

## تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة (2013-2004)

أ: تمغارت اسمهان

أستاذة مساعدة-كلية العلوم السياسية

والعلاقات الدولية-جامعة الجزائر 3

### Summary:

This study deals with the evolution of the Algerian behavior towards the European Neighborhood and partnership policy dating from 2004; the date of the launching of the European neighborhood policy project, until 2013. The target of this study is to show off the Algerian conduct towards the European neighborhood policy which seemed opposing at the very beginning; in the sense it rejected assimilation in the fore-mentioned project. Moreover, the study has the intention of tackling the most important incentives which pushed the decision makers in Algeria to say “No” to the proposal. We have summed them up into the following:

- ✓ In the first place, we often notice some sort of reservation and hold up (delay) in the Algerian behavior towards the European policies. It always involves itself in Euro-Mediterranean diplomatic activities; but without being completely driven by the over excitement, it rather slows and takes the full time to put its possible actions under the scope of study in the aim of picking up the possible pros and costs. For instance, it waited for almost seven years to ratify the Euro- Mediterranean convention when comparing it to Tunisia and Morocco which immediately did in 1995 and 1996 respectively.
- ✓ In the second place, there has been some sort of confusion between Neighborhood and partnership policy and the Euro-Mediterranean partnership policy, simply because both of them deals with the same idea which is “the project of partnership”. Therefore, most of the Mediterranean countries hesitated to take part in two identical projects for partnership.
- ✓ In the third place, the timing of launching the policy in 2004 has had its influence; that is to say it was launched before the signing of the Euro- Algerian convention- in 2002- went into effect (it was expected in 2005). If this action interpreted well, it seems clear that Algeria has not had the will, at least at that time, to get into another new partnership experience with Europe unless the first was put into action. Then, it can tell either the experience was proved to be a success or not. In contrast, we find the two instances of Tunisia and Morocco which went too far in executing the partnership conventions signed with Europe.

It goes without forgetting to mention that this study dealt with the reasons and the causes which influenced; later on, the Algerian conduct towards the European Neighborhood and partnership policy. The study picked up the most which are as follow:

- **One:** The flow of change which swept some of the Arab countries since the first months of 2011 and which was termed “Arab Revolutions”. Since then; the European Union has started to re-make up its policy for neighborhood according to the ongoing circumstances in the neighboring regions. In this course of action, it (European Union) adopted what was called “the renewed neighborhood policy” which aimed at being “the motor engine for international helping support to the democratic changes happening in the region.
- **Two:** European determination to keep Algeria within the countries concerned with its neighborhood policy despite of the fact of the official rejection of Algeria. The European Union never ever kept Algeria apart from its policies. This state of affairs is perhaps due to energy/security function has played with Algeria for the European Union.

مع مطلع سنة 2013 يكون قد مر تسع سنوات على انطلاق السياسة الأوروبية للجوار و الشراكة ، انضمت فيها بعض الدول إلى هذه السياسة منذ السنوات الأولى مع تقدم بعضها في علاقاتها مع الشريك الأوروبي مثل المغرب الذي تحصل في 2008 على صفة "الوضعية المتقدمة" أي " statut avancé " (1) ، بينما لم يتعد بعض الدول الأخرى وضع العضو فيها دون الوصول إلى مرحلة التفاوض على " برنامج وطني " للإصلاح طبقا لمبادئ و مكنز مات هذه السياسة ، و هي المجموعة التي تصنف فيها الجزائر .

و نظرا لمرور هذا الوقت على إطلاق السياسة الأوروبية للجوار ، لا نفضل الحديث عن موقف ثابت للجزائر منها ، بل عن تطور موقفها خاصة و قد أبدت في الآونة الأخيرة نية الانضمام إليها ، بعد أن رفضت ذلك رسميا سنة 2007 .

عندما عرض الاتحاد الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار و الشراكة على جيرانه ، كانت أول دولة رفضت الانخراط فيها هي روسيا التي اعتبرت نفسها قوة إقليمية و طالبت بشراكة قائمة على مبدأ " الند للند " مع الاتحاد الأوروبي ، و هو ما كرسته قمة موسكو التي جمعت الطرفين في 10 ماي 2005 ، حيث اتفقا على " شراكة إستراتيجية " استهدفت " أربع فضاءات " : فضاء اقتصادي ، فضاء للحريات و الأمن و العدالة ، فضاء للأمن الخارجي و فضاء للبحث و التربية و الثقافة (2) . و يمثل موقف روسيا هذا ، النوع الأول من ردود فعل جيران أوروبا على سياسة الجوار و الشراكة ، حيث أنه قائم على رفض تنظيم علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي من موضع المتلقي السلبي لسياساته . أما أول الدول التي باشرت بالتفاوض على " المخططات الوطنية " مع المفوضية الأوروبية و التي تم المصادقة عليها من قبل المجلس الأوروبي في فيفري 2005 ، هي خمسة دول متوسطة ( إسرائيل ، الأردن ، المغرب ، السلطة الفلسطينية ، تونس ) و دولتين من شرق أوروبا ( أوكرانيا و مولدافيا ) .

ثم تلتها في نفس السنة المفاوضات حول المخططات الوطنية لأرمينيا ، أذربجان و جورجيا ، التي صادق عليها المجلس الأوروبي في نوفمبر 2006 ، و للبنان و مصر التي تمت المصادقة عليها في بداية سنة 2007 (3) .

على هذا الأساس بقيت مجموعة من الدول لم تتبن إلى يومنا هذا مخططها الوطني ضمن سياسة الجوار و هي :

- دولة واحدة ضمن مجموعة دول شرق أوروبا الستة المعنية بهذه السياسة ، ألا و هي بيلاروسيا التي تعتبر الدولة الوحيدة الجارة التي لم ترغب في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، مع تمسكها الجزئي بالنظام المركزي الذي يثير الكثير من الانتقادات الأوروبية خاصة منذ إعادة انتخاب الرئيس "لوكاشينكو" في 2004 الذي اعتبرته أوروبا غير ديمقراطيا و جمدت علاقاتها مع بيلاروسيا إلى غاية تطبيق الديمقراطية فيها كشرط للاستفادة من سياساتها التعاونية.

- ثلاثة دول متوسطة من أصل عشرة هي : ليبيا ، سوريا و الجزائر ، و هنا يجب التذكير بان الاتحاد الأوروبي ينفذ سياسة الجوار مع الدول المتوسطة ضمن اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية كإطار قانوني يربطه مع كل دولة منها ، لذلك بدأت المفاوضات مع ليبيا حول اتفاق شراكة أولا ، لكن هذه المفاوضات علقّت بسبب أحداث 2011 و بالتالي لم يستكمل المسار مع ليبيا .  
فيما يخص سوريا التي لم توقع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلا في سنة 2008 ، فلم تصادق عليه إلى يومنا هذا خاصة بعد الأحداث الأخيرة فيها .  
أما الجزائر التي وقعت و صادقت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قبل انطلاق السياسة الأوروبية للجوار و الشراكة ، فإنها تمتلك الإطار القانوني الملائم لتنفيذ هذه السياسة أن رغبت في ذلك .

إن الموقف الأول الذي اعتمده الجزائر هو الصمت لمدة ثلاث سنوات ضمن ما يشبه موقف " انتظر و ترقب " " wait and see " ، أولا لان مواقف الجزائر تجاه السياسات الأوروبية تتميز عادة بشيء من التحفظ و عدم التسرع في الارتقاء في أحضان أوروبا ، فهي دون أن تعزل نفسها تماما عن النشاطات الدبلوماسية الأورومتوسطية ، تأخذ الوقت الكافي لتحليل الأبعاد الإيجابية و السلبية لكل عرض قبل تحديد موقفها منه ، فقد انتظرت سبع سنوات قبل أن تقرر التوقيع على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية ، في حين وقعت عليه و دون تردد تونس في 1995 و المغرب في 1996 ، ثانيا أبدت سياسة الجوار و الشراكة التباسا كبيرا بينها وبين سياسة الشراكة الأورومتوسطية ، فكلاهما يعبر عن مشروع شراكة مما أربك الكثير من الدول المتوسطة حول جدوى الارتباط مع الاتحاد الأوروبي عبر عمليتين متوازيتين للشراكة ، ثالثا أطلقت سياسة الجوار و الشراكة في 2004 ، أي في وقت لم يدخل فيه بعد اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري -الذي وقع في 2002- حيز التنفيذ المرتقب في 2005 ، مما يبرر عدم الرغبة لدى الجزائر ، على الأقل في ذلك الوقت ، الدخول في تجربة جديدة للشراكة قبل حتى أن تباشر في الأولى و تدرس آثارها عليها ، عكس تونس و المغرب اللتان قطعتا أشواطاً في تنفيذ اتفاقات الشراكة التي تربطها بالاتحاد الأوروبي.

بعد هذه المرحلة من الصمت، أعلنت الجزائر رسمياً رفضها الانضمام إلى السياسة الأوروبية للجوار و الشراكة ، على لسان سفيرها في بروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظّمته المفوضية الأوروبية تحت عنوان " تعزيز السياسة الأوروبية للجوار " الذي انعقد يوم 3 سبتمبر 2007 في بروكسيل ، حيث عبر السفير الجزائري بأن : " الجزائر تفضل اخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي ، و لا ترغب في إلحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار ، لان اتفاق الشراكة الموجود كافي لتحقيق التقارب و التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي " (4) و في رد على النقاط التي أشاد بها رئيس المفوضية الأوروبية " جوزي مانويل باروزو " حول سياسة الجوار و مبدأ " التمييز " الذي تقوم عليه والذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد جار، أضاف سفير

الجزائر بأن " اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري يشمل الأولويات الوطنية بالنسبة للجزائر بشكل يحقق جيدا مبدأ التمييز الذي تنص عليه سياسة الجوار، وأنها مازالت منكبة على حسن تنفيذ اتفاق الشراكة في الميادين ذات الأولوية مثل الطاقة، الصناعة، الزراعة... "، كما أكد بأن مسار برشلونة بعبوبه و مزاياه قد سبق و أن غطى كل الأهداف التي كررتها سياسة الجوار خاصة منها المتعلقة بضمان الاستقرار و الازدهار في المنطقة، وأخيرا عبر السفير عن ضرورة توضيح بعض المصطلحات التي اعتمدها سياسة الجوار مثل مبدأ " الملائمة " appropriation " و إيجاد ميكانزمات عملية لتطبيقه .

بهذا التصريح أصبحت الجزائر البلد الوحيد الذي عبر عن رفضه الصريح للسياسة الأوروبية للجوار و أكد بذلك على جزء من أسباب صمته حول هذه السياسة في السنوات الماضية، و لعل تصريحات السفير الجزائري لم تفصح عن سبب آخر يمكن إضافته إلى هذه المجموعة وهو استتكار ميكانزمات سياسة الجوار التي تتميز بالتقييم و المتابعة عن قرب لمدى تنفيذ الإصلاحات التي اتفق عليها الشركاء والتي تشكل في حد ذاتها نوعا من الضغوط والالتزامات التي لا ترغب الجزائر في التقيد بها على الأقل من باب رفض التدخل في شؤونها الداخلية، خاصة و أنها تمتلك الإطار الذي تدير من خلاله علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي بارتياح أكبر و هو اتفاق الشراكة الذي عقده ضمن السياسة الأوروبية المتوسطة .

و بمناسبة زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار، السيد " ستيفان فول " يوم 6 جوان 2010 إلى الجزائر بهدف إعادة جس نبضها حول إمكانية انضمامها إلى سياسة الجوار بعد أن مرت خمس سنوات على تنفيذ اتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية، أكدت الجزائر نفس الموقف الذي أعلنته في 2007، حيث أفصح وزير الخارجية الجزائري أمام المفوض الأوروبي و بوضوح بأن الجزائر : " لن تلتحق بالسياسة الأوروبية للجوار " (5)، كما أضاف : " بأنها ستواصل الحوار مع الاتحاد الأوروبي حول مجمل فصول اتفاق الشراكة، بناء على تقييم مسار الشراكة الأوروبية الجزائرية و مناقشة مواطن ضعفها، كما أن الجزائر لن تتوارى عن طلب التكييفات اللازمة لمواد اتفاق الشراكة بشكل يضمن توازن المصالح بين الطرفين " هذه الرسالة التي يبدو فهمها من قبل المفوض الأوروبي الذي عقب عن ذلك : " أنني مقتنع بأن التعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يجب أن يبنى على مبدأ الربح المشترك للطرفين (gagnant-gagnant) " .

إن هذا الموقف الجزائري عبر ليس فقط عن رفض سياسة الجوار للأسباب التي ذكرت من قبل، و إنما لأسباب متعلقة بالتقييم المرحلي لمسار الشراكة التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي عشية انعقاد الدورة الخامسة لمجلس الشراكة يوم 15 جوان 2010، الذي انتابته نبرة من الميضض بسبب الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الجزائري من جراء تحرير تجارة السلع دون أن يقابلها تحسن نوعي في صادرات الجزائر تجاه الاتحاد الأوروبي و لا في استثمارات هذا الأخير فيها خارج قطاع المحروقات، وهو ما أدى بالجزائر إلى طلب إعادة النظر في رزنامة تحرير التجارة و تمديد آجالها

إلى 2020 خلال مجلس الشراكة المذكور ، فقد عزز هذا التقييم المرحلي لعملية الشراكة موقف الجزائر من سياسة الجوار و حتى من مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" عند انطلاقه ، حيث مثلت لها هذه الطروحات الأوروبية الأحادية التصور، مشاريع متشابهة و متسارعة في شكل مربك و يكاد يكون مزعج .

و يضيف " لويس مارتينيز " ، " Luis Martinez " بعض العوامل الأخرى التي يراها مبررة لموقف الجزائر سواء من سياسة الجوار أو من مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" ، هي أولا شعور الجزائر بان الاتحاد الأوروبي لا يدعمها بشكل كافي فيما يخص انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة ، ثانيا شعور الجزائر بالتحفظ المتواصل على السياسات المتوسطة للاتحاد الأوروبي و المبني على التخوف من هيمنة هذا الأخير على قراراتها ، و أخيرا غنى الجزائر بموارد الطاقة خاصة مع ارتفاع أسعار البترول الذي يسمح لها بمقاومة السياسات الأوروبية، التي تسوق نفسها عبر إعانات مالية لا تغري الجزائر مقارنة بالمغرب ، تونس و مصر ، و هو السبب ذاته الذي يفسر سلوك "النفس الطويل" الذي تعتمده أوروبا مع هذا الجار الذي يعتبر مصدرا هاما للأمن الطاقوي بالنسبة إليها ، والذي تنفادى معه الإصرار على ملفات البعد السياسي تاركة الأولوية في الشراكة للمجالات الاقتصادية ومجالات الأمن المشترك نزولا عند رغباته (6) .

منذ الأشهر الأولى لسنة 2011 التي صادفت ما سمي ب " الثورات العربية " ، بدأ الاتحاد الأوروبي يفكر في إعادة تجميل سياسته للجوار تكيفا مع التغييرات التي تحدث في جواره القريب ، حيث اعتمد في 25 ماي 2011 ما سمي ب " سياسة الجوار المجددة " التي أراد لها أن تكون " المحرك الرئيسي من أجل تقديم الدعم الدولي للتغييرات الديمقراطية التي تحدث في المنطقة " (7) .

علما بأن صانعي السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ، خاصة فيما يتعلق بالجوار، لديهم قدرة في إعادة اقتراح نفس المنتج في ثوب جديد أو ما يمكن تسميته باللغة الأجنبية " le relooking " ، فإن سياسة الجوار المجددة تحتفظ بنفس المحتوى غير أنها تحمل هذه المرة نبرة من المغازلة الموجهة ل " الثورات العربية " تضمنتها أول نقطة من اقتراحات "التجديد" و تمثلت في " تقديم مساعدات أكثر للشركاء اللذين يعملون على ترسيخ الديمقراطية " ، حيث ركزت فيها وثيقة التجديد على تدعيم حق المجتمع المدني في تكوين الأحزاب و في انتخابات ديمقراطية وقضاء عادل ، و كأنها تكفر عن ذنوب أوروبا في مساندة الأنظمة التي أطاحت بها هذه " الثورات" بل و في تقديمها سابقا على أنها أنظمة مثلى في التجاوب مع أوروبا الحاملة لمشاريع الديمقراطية و الرفاه.

و تلي هذه النقطة ، ثلاث نقاط متمثلة في : تدعيم التنمية الاقتصادية ، تدعيم سياسة الجوار تجاه شرق و جنوب أوروبا و أخيرا تقديم المکانزمات و الأدوات المناسبة لبلوغ هذه الأهداف ، كما يتخلل مضمون هذه النقاط من أجل تسويق أمثل لهذه السياسة، بأن أوروبا " لا تتوي فرض نموذج أو حل جاهز فيما يخص الإصلاح السياسي الذي سيبنى على أساس حاجيات و قدرات كل بلد " .

وفيما يخص الجزائر ، فان أوروبا مصررة على الاحتفاظ بها ضمن الدول المعنية بسياستها للجوار رغم رفضها الرسمي الانضمام إلى هذه الأخيرة ، حيث لم تحذف الجزائر يوما من قائمة الدول المعنية بسياسة الجوار في أدبيات الاتحاد الأوروبي .

و تنفيذًا لهذا التشبث ، خصص المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار ، السيد " ستيفان فول " ، زيارة للجزائر بالموازاة مع تبنى الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة ، حيث استضيف في شهر ماي من سنة 2011<sup>(8)</sup> في زيارة ثانية للجزائر ، أملا في استكمال حلقة جيران المغرب العربي بإقناع الجزائر بجدوى التغيير الذي طرأ على سياسة الجوار .

وبعد أن دعيت الجزائر كعضو ملاحظ خلال عرض الاتحاد الأوروبي لسياسة الجوار المجددة على جيرانه ، أفصحت منذ نهاية 2011 عن إمكانية انضمامها إليها ، عبر تصريح وزير الخارجية في ديسمبر من نفس السنة حيث قال : " قبلت الجزائر الدخول في محادثات -استكشافية- مع الاتحاد الأوروبي حول سياسة الجوار " (9) و أضاف بأن : " قرار الانضمام سيتخذ بعد هذه المحادثات " ، مذكرا في نفس السياق بأن هذه السياسة قد تعرضت خلال الأشهر السابقة لإعادة تقييم من قبل الأوروبيين ذاتهم تنويها بأن هذا التجديد هو السبب الرئيسي وراء تغيير موقف الجزائر ، حيث وضح بأن هذه السياسة المجددة تختلف عن سابقتها في اقترابها من كل بلد بشكل خاص به و الاتفاق معه حول " مخطط وطني " مبني على خصوصيات و حاجيات هذا البلد في رؤية سيق و أن عبر عنها أمام النواب الفرنسيين خلال زيارته إلى باريس في بداية الشهر ذاته .

على إثر هذا القرار بدأت المحادثات التي أعلن عنها وزير الخارجية ، يوم 23 جانفي 2012 من أجل مناقشة رؤية "سياسة الجوار المجددة" و النظر في إمكانية انضمام الجزائر إليها و كذا تحضير ورقة عمل يعتمد عليها لصياغة " المخطط الوطني " الخاص بالجزائر<sup>(10)</sup>.

و بدأت تظهر المؤشرات الأولى على قبول الجزائر الانضمام إلى سياسة الجوار المجددة من خلال زيارة المفوض الأوروبي لتوسيع سياسة الجوار إليها في مارس 2012 و التي تم فيها الاتفاق على استضافة الجزائر لفرقة من المراقبين الأوروبيين بمناسبة الانتخابات التشريعية التي نظمت في العاشر ماي من نفس السنة<sup>(11)</sup>، علما بأن " اللجنة الفرعية للحوار السياسي " بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ، و التي تدخل ضمن مؤسسات اتفاق الشراكة كانت قد بدأت أشغالها و لأول مرة مع نهاية سنة 2011 ، حيث تعرضت للملفات المتعلقة بالانتخابات ، حرية التجمع و حرية الصحافة ، تحسين أداء الإدارة في إرساء دولة القانون، مكافحة العش و إصلاح قطاع الأمن .

إن الظروف التي حدث فيها التقارب الجزائري الأوروبي فيما يخص سياسة الجوار ، توضح بان هذا التقارب هو حصيلة لحسابات إستراتيجية في نقطة التقى فيها مصالح الطرفين ، فأوروبا قد انتهزت فرصة الاضطرابات المعديّة التي تجاور الجزائر لترويض هذا الجار العنيد و انتزاع انضمامه لسياسة الجوار التي تفضلها أوروبا كأداة تطبيقية للشراكة التي تربطها بالجزائر ، إلى جانب أنها

تفضل الاستقرار في مصادر إمدادها بالطاقة حيث أنها بدأت تراهن في السنوات الأخيرة ، و بناء على إستراتيجيتها الطاقوية الجديدة (2004) ، على الإقلال من تبعيتها إلى روسيا التي تتنافسها الجزائر كثنائي متعامل طاقي لأوروبا و مرشح لترقية مكانته في السوق الطاقوية الأوروبية ، فبعد الاضطرابات في أوكرانيا في بداية العقد الماضي التي تسببت في اضطرابات هامة في إمداد السوق الأوروبية بالغاز الروسي ، لا تريد أوروبا أن يصاب ثاني مصدر للطاقة بالنسبة إليها بنفس الأعراض .

أما بالنسبة للجزائر، فإن الاضطرابات التي جاورتها في البلدان العربية والتي بدت فرصة ذهبية أمام القوى الدولية للإسقاط ببعض الأنظمة في المنطقة ( مثلما حدث في ليبيا و يحدث في سوريا) و تهذيب البعض الآخر منهم عن طريق فزاعة " الديمقراطية " ، دفعت بها إلى تحصين نفسها من هذا الخطر بتقديم تنازل استراتيجي يبعد عنها الشبهات ألا و هو الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية إلى جانب إبداء حسن النية عن طريق تفعيل اللجنة الفرعية للشراكة في " مجال الحوار السياسي " الذي بدأ باستقبال لجنة الاتحاد الأوروبي لمراقبة سير الانتخابات التشريعية في ماي 2012 ، هذا الموقف الذي عبر عن انسجام في الرؤى بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي الذي أشاد بحسن سير الإصلاحات في الجزائر و تحسن الأوضاع فيها .

و هكذا أعلن وزير الخارجية الجزائري في ديسمبر 2012 بان المحادثات تسير في اتجاه ايجابي من أجل التوصل إلى صياغة " مخطط وطني " خاص بالجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2013 (12) ، علما بأن الظروف التي قبلت فيها الجزائر الانضمام إلى سياسة الجوار بدأت تتلاشى.

#### الهوامش:

1 /[http://ec.europa.eu/external\\_relations/morocco/docs/document\\_conjoint\\_fr.pdf](http://ec.europa.eu/external_relations/morocco/docs/document_conjoint_fr.pdf) ,

2/« L'union européenne et la Russie : voisins proches, acteurs internationaux, partenaires stratégiques », commission européenne. Luxembourg: Office des publications officielles des Communautés européennes, 2007,p

3/<http://www.touteleurope.eu/fr/actions/relations-externes/politique-de-voisinage/presentation.html#c42381>

4/Fayçal Metaoui , « Alger exprime son refus » , el watan , 4 septembre 2007 .

5/Amel Blidi , « politique européenne de voisinage (pev) : l'Algérie se montre intransigeante » , el watan , n °5963 , le 07 juin 2010, p5 .

6/Luis Martinez , « La position de l'Algérie devant l'intégration méditerranéenne », in politiques méditerranéennes, CERI , Paris , 2010 , pp 193-196.

7/« Une stratégie nouvelle à l'égard d'un voisinage en mutation », communication conjointe au parlement européen, au conseil, au comité économique et social européen et au comité des régions, COM(2011) 303 final, Bruxelles, le 25.5.2011,p 2.

8/Tahar Mohamed Al Anouar, « Algérie-Union européenne : Des relations à revisiter », el moudjahed,le 15 mai 2011,

9/« Politique européenne de voisinage : L'Algérie accepte de participer à une discussion exploratoire », Liberté, par : rédaction nationale APS, Mardi 20 Décembre 2011.

10/« Politique européenne de voisinage rénovée : début des discussions exploratoires/UE le 23 janvier à Alger », el moudjahid publie le 21 janvier 2012 à 00.00 ,

11/Amirouche Yazid « élections législatives du 10 mai prochain les observateurs de l'UE à Alger à partir du 14 avril », la tribune,n°5123 du 10 avril 2012,p 2.

12/Ahmed MESBAH « dialogue politique entre l'Algérie et l'UE : Medelci lève tous les tabous », l'expression ,le 08 décembre 2012.